Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No2. April 2026, pp.٥٣٦-٥٥٦

https://doi.org/10.3١١٨٥/lark.٥١١٤

The Application of Machine Learning in Analyzing Procedural Attributes in Administrative Litigation: A Comparative Stud

Lecturer Dr:Roaa Razzaq abed

WASIT UNIVERSITY-COLLEG OF LAW

Received Nov.1, 2025 | Revised Jan .2, 2026 | Accepted Jan15, 2026 | Online April.1, 2026

ABSTRACT

Amid the accelerating digital transformations worldwide, judicial systems are facing growing challenges that necessitate a fundamental reevaluation of their tools and mechanisms to align with the demands of the digital era. Building on this premise, the present study examines the emerging role of machine learning techniques in analyzing the procedural nature of administrative lawsuits, within the framework of Iraqi legislation and in comparison with leading international experiences. The significance of this research lies in its attempt to explore how artificial intelligence, particularly machine learning, can be utilized to expedite administrative litigation procedures and ensure the accurate verification of procedural requirements, thereby strengthening procedural justice and improving the overall quality of judicial performance.

The study concludes that integrating machine learning technologies into administrative justice can serve as a valuable tool for enhancing judicial efficiency by improving case classification, reducing human error, and supporting judges in analyzing large-scale datasets of judicial precedents. It further emphasizes the need to develop the Iraqi judiciary's digital infrastructure and to establish a comprehensive legal and ethical framework to govern the use of artificial intelligence, while maintaining the central role of the judge. These technologies should function as supportive rather than substitutive tools, ensuring the protection of litigants' rights and the preservation of the human essence and dignity of justice.

Keywords: Machine Learning, Procedural Legal Capacity, Administrative Lawsuit, Administrative Judiciary, Digital Judiciary, Digital Transformation

توظيف التعلم الالي في تحليل الصفة الاجرائية في الدعوى الادارية: دراسة مقارنة

م. د رؤى رزاق عبد النصيراوي

كلية القانون جامعة واسط

rrazzaq@uowasit.edu.iq

الملخص

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، تواجه المنظومة القضائية تحديات متزايدة يستوجب معها إعادة النظر في أدواتها وآلياتها بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي. وانطلاقًا من هذه المتطلبات تسعى هذه الدراسة الى دراسة الدور المتنامي لتقنيات التعلم الآلي في تحليل الصفة الإجرائية للدعوى الإدارية وذلك في ضوء التشريعات العراقية ومقارنتها ببعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال. و تنبع اهمية البحث من سعيه الى الكشف عن الكيفية التي يمكن بها توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولاسيما التعلم الآلي في تسريع إجراءات التقاضي الإداري وضمان سلامة التحقق من الشروط الشكلية للدعاوى بما يسهم في ترسيخ العدالة الإجرائية وتحسين جودة العمل القضائي.

الكلمات المفتاحية: التعلم الآلي، الصفة الإجرائية، الدعوى الإدارية، القضاء الإداري، القضاء الرقمي، التحول الرقمي.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

المقدمة:

تشهد المنظومة القضائية العالمية تحولًا جوهريًّا مدفوعًا بالثورة الرقمية ؛ إذ أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي-ولاسيما التعلم الآلي- حلًّا عمليًّا لمعالجة تعقيدات البيانات القانونية وتبسيط الإجراءات القضائية المتشعبة. وفي هذا السياق تمثل الدعوى الإدارية نموذجًا خاصًّا من الدعاوى القضائية نظرًا لارتباطها بمنازعات الأفراد مع الإدارة العامة، وهو ما يفرض توافر شروط شكلية دقيقة أبرزها (الصفة الإجرائية) التي تحدد من له حق رفع الدعوى ومباشرتها. غير أن الواقع العملي يكشف عن صعوبات عديدة في التحقق من هذه الصفة نتيجة لتكدس القضايا وتشعبها، الأمر الذي يؤدي أحيانًا إلى تأخر الفصل في المنازعات أو صدور قرارات متناقضة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة إمكانية الافادة من تقنيات التعلم الآلي في دعم القاضي الإداري وتسهيل عملية التحقق من الصفة الإجرائية على نحو يحقق السرعة والدقة والشفافية.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في تناوله لموضوع معاصر يجمع بين القانون الإداري وتقنيات التعلم الآلي وهو مجال لم يحظ بدراسة معمقة في الفقه القانوني العراقي ، وتأتي هذه الأهمية من الحاجة الفعلية لفهم أثر التطورات التنقية الحديثة على الإجراءات القضائية ـ خاصة في الدعاوى الإدارية التي تتطلب دقة في تحديد الصفة الإجرائية. ويسعى البحث الى سد فجوة معرفية بتحليل إمكانيات توظيف التعلم الآلي بوصفه أداة مساعدة في القضاء الإداري ومقارنة التجربة العراقية بتجارب دول عربية وأجنبية اعتمدت هذه التقنيات ومن شأن هذه المقارنة أن توفر للمشرع العراقي والقضاة والإداريين أساسًا علميًّا يساعدهم في تطوير التشريعات والممارسات بما يواكب التحول الرقمي ويحافظ على الضمانات القانونية للمتقاضين.

إشكالية البحث: يبرز التناقض بين التوسع العالمي في تطبيقات التعلم الآلي قضائيا، والفراغ التشريعي العراقي في هذا المجال. مما يخلق إشكالية منهجية في كيفية استثمار هذه التقنيات لتحليل متطلبات الشكلية الإجرائية كالصفة مع الحفاظ على الضمانات القضائية، ويزداد الوضع تعقيدا عند مقارنة العراق بدول أخرى طبقت أنظمة متقدمة في توظيف التعلم الآلي لتحليل الصفة الإجرائية مما يطرح تساؤلات مهمة تخص مدى جاهزية النظام القانوني العراقي لاستقبال هذه التقنية والضوابط القانونية اللازمة لتنظيم استخدامها، وكذلك فعالية هذا التطبيق في تحسين أداء القضاء الإداري.

ومن ثم تتجلى إشكالية البحث في السؤال الاتي:

كيف يمكن للتعلم الآلي أن يسهم في تحليل الصفة الإجرائية للدعوى الإدارية في القانون العراقي؟

أهداف البحث

١- دراسة مفهوم التعلم الآلي والصفة الاجرائية في الدعوى الإدارية وأسس العلاقة بينهما.

٢- تحليل أهمية تقنيات التعلم الآلي وأدواتها في دعم عملية تحليل الصفة الإجرائية.

٣- عرض تجربة العراق في استخدام التعلم الآلي ضمن القضاء الإداري وتقييم مدى جاهزيتها.

٤- إجراء مقارنة موضوعية بين القانون العراقي وبعض النظم القانونية التي تبنت التعلم الآلي في مجال القضاء الإداري.

٥- اقتراح توصيات لتطوير الإطار القانوني بما يعزز الاستفادة من التعلم الآلي في تحليل الصفة الإجرائية للدعاوى الإدارية.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج تحليلي مقارن، فقد حلل النصوص المتعلقة بالصفة الإجرائية في الدعوى الإدارية ومقارنتها مع النماذج القضائية الدولية والعربية (فرنسا، الصين، الامارات، السعودية، مصر) التي خطت خطوات مهمة في المنازعات الإجرائية.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية تناولنا في المبحث الأول: مفاهيم التعلم الآلي والصفة الإجرائية، ثم المبحث الثاني: الاهمية العملية للتعلم الالي في تحليل الصفة الاجرائية، وفي المبحث الثالث: الاثر العملي لاستخدام التعلم الالي في تحليل الصفة الاجرائية في الدعوى الادارية.

المبحث الأول

الأسس النظرية للتعلم الآلي وتحليل الصفة الإجرائية في القضاء الإداري

شهدت العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وكان من أبرز فروعه التعلم الآلي الذي أتاح للأنظمة الحاسوبية القدرة على معالجة كميات هائلة من البيانات واستنباط أنماط ومعارف جديدة من دون تدخل بشري مباشر. وقد انعكس هذا التطور على مختلف الحقول العلمية والمهنية، بما في ذلك المجال القانوني الذي بدأ يستكشف إمكانيات هذه التقنيات في دعم عملية صنع القرار وتحليل الإجراءات وفي سياق القانون الإداري، تبرز الحاجة إلى دراسة التعلم الآلي ليس بوصفه أداة تقنية بل بوصفه وسيلة يمكن أن تعيد تشكيل آليات فهم وتقييم الصفة الإجرائية للدعوى الإدارية. إذ إن هذه الصفة تمثل عنصرًا محوريًا في تحديد مدى صحة الدعوى ومدى التزامها بالقواعد المنظمة لسير الخصومة الإدارية.

ومن هنا يأتي هذا المبحث ليتناول الإطار المفاهيمي للتعلم الآلي مع بيان علاقته بالذكاء الاصطناعي وأنواعه وأهم تطبيقاته في المجال القانوني، تمهيدًا لفهم دوره في تحليل الصفة الإجرائية على نحو أعمق في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: مفهوم التعلم الآلي

يعرف التعلم الآلي قانونيًّا بأنه "نظام حاسوب قادر على تحسين أدائه ذاتيًّا في المهام القانونية من خلال تحليل البيانات السابقة واستخلاص الأنماط دون حاجة إلى برمجة صريحة لكل حالة على حدة وهذا يميزه عن البرمجة التقليدية في المجال القضائي"، يقوم هذا المفهوم على فكرة أن الحاسوب يمكنه التعلم عبر استيعاب أنماط العلاقات والتوجهات بين البيانات ومن ثم التنبؤ أو اتخاذ القرارات بناءً عليها. ويشكل التعلم الآلي الركيزة التقنية التي تمكن التطبيقات الذكية في مختلف المجالات، ومنها المجال القانوني ؛ إذ يمكن استغلاله في تحليل المعطيات القضائية وتوقع المسارات الاجرائية وتعزيز دقة القرارات الادارية. (عليوي، ٢٠٢٣، ص ٢٢)

أولا: مفهوم التعلم الآلي وعلاقته بالذكاء الاصطناعي

يعرف التعلم الآلي بأنه أحد الفروع الرئيسية للذكاء الاصطناعي ، وهو فرع يختص بتطوير خوارزميات وأنظمة حاسوبية قادرة على التعلم والتحسين الذاتي من البيانات والخبرات السابقة من دون الحاجة إلى برمجة صريحة لكل مهمة وان جوهر التعلم الآلي يكمن في قدرة النظام على تحسين أدائه في مهمة ما ، كلما زاد تفاعله مع البيانات ذات الصلة (Mitchell & Tom M., 2013).، وهو يمكن الأنظمة من اكتشاف الأنماط والتنبؤ بالنتائج أو اتخاذ قرارات مستقلة مما يجعله الأداة الأكثر عملية داخل حقل الذكاء الاصطناعي فهذه العملية تقوم على تكرار التنفيذ على بيانات التدريب حتى الوصول الى أداء منتظم ومنسق.

وقد ركزت وزارة العدل في الإمارات العربية المتحدة على الجانب العملي للتعلم الآلي، بدمجه في مشروعات العدالة الذكية بهدف دعم اتخاذ القرار القضائي وتحسين كفاءة الخدمات القانونية (وزارة العدل الامارات العربية المتحدة ، بلا تاريخ).

وفي السعودية اتخذت وزارة العدل خطوة مماثلة عبر إطلاق المنصة الموحدة للخدمات العدلية الرقمية "ناجز" التي تعد قاعدة بنيوية لأتمتة الإجراءات تمهيدًا لدمج أنظمة التعلم الآلي في تحللي القضايا القضائية. (وزارة العدل السعودية، ٢٠٢٣).

وفي مصر يتمثل مفهوم العملي للتعلم الآلي في كونه الأداة التقنية المتقدمة ضمن مشروع عدالة مصر الرقمية الذي يهدف الى الانتقال من مجرد أرشفة واتمتة الإجراءات إلى تحليل البيانات القضائية لدعم اتخاذ القرار. وتتركز تطبيقاته المستهدفة وفقا للتوجهات الرسمية والدراسات المتخصصة على محورين رئيسين:

أولا: تحليل القضايا المتراكمة لتصنيفها وتحديد الأنماط المتكررة فيها .

ثانيا: بناء أنظمة استرشادية قادرة على التنبؤ بمسارات الدعاوى القضائية واقتراح نصوص قانونية ذات صلة مما يسهم في تسريع وتيرة التقاضي وتوحيد المبادئ القضائية (الفليتي، ٢٠٢٤، ص ٦٠).

أما في العراق فما يزال تطبيق التعلم الآلي في القضاء في مراحله الأولية ويواجه تحديات تقنية وأمنية ومع ذلك بدأت بعض المحاكم بخطوة أولية مهمة تمثلت في أرشفة الأحكام إلكترونيًّا، وهو ما يعد شرطا أساسيًّا لتكوين مجموعة بيانات يمكن لاحقًا استخدامها في تدريب النماذج الذكية (علي و اكرم، ٢٠٢٥).

ويتبين مما سبق أن التعلم الآلي ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو الآلية التي تمنح الذكاء الاصطناعي قدرته على التطور والتأثير على حين يمثل الذكاء الاصطناعي الإطار الأوسع لمحاكاة الذكاء البشري يعد التعلم الآلي الأداة التمكينية التي تسمح للنظام بتحقيق هذا الهدف وفي المجال القضائي تحديدًا يشكل التعلم الآلي محورًا رئيسيًّا في التحول نحو العدالة الرقمية من مجرد أتمتة الإجراءات الى بناء أنظمة قادرة على الاستنتاج والتنبؤ ودعم القاضي في اتخاذ القرار.

ثانيًا: أنواع التعلم الآلي

يصنف التعلم الآلي إلى ثلاثة أنواع رئيسية (النقيب، ٢٠٢٣، ص ١٣٨-١٩٣).

١- التعلم الإشرافي (Supervised Learning):

في هذا النوع يتم تدريب النموذج بتوظيف بيانات مدخلة تحتوي على نتائج معروفة مسبقًا، مما يمكن النظام من التنبؤ بالنتائج المستقبلية بناءً على هذه البيانات ويستعمل هذا النوع في تطبيقات متعددة مثل تصنيف النصوص والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

٢- التعلم غير الإشرافي (Unsupervised Learning):

يوظف هذا النوع عندما تكون البيانات المدخلة غير معلمة أي لا تحتوي على نتائج معروفة ، ويهدف هذا النموذج إلى اكتشاف الأنماط والهيكليات المخفية داخل البيانات مثل التجمع وتقليل الأبعاد.

٣- التعلم المعزز (Reinforcement Learning):

يعتمد هذا النوع على مبدأ التجربة والخطأ ؛ إذ يتعلم النموذج من طريق التفاعل مع البيئة ويتلقى مكافآت أو عقوبات بناءً على أفعاله مما يمكنه من تحسين أدائه بمرور الوقت.

ثالثًا: استخدامات التعلم الآلي في المجال القضائي

يعد التعلم الآلي من الأدوات الجوهرية التي أحدثت تحولاً في المجال القانوني، إذ أصبح يوظف في القضاء لتحليل كميات ضخمة من البيانات القانونية والتعرف على الأنماط والتنبؤ بمسار القضايا. فعلى المستوى العام يوظف التعلم الآلي في تحليل السوابق القضائية وتصنيف العقود والمستندات والكشف عن حالات الاحتيال أو الانتهاكات القانونية، فضلًا عن تسريع الفصل في النزاعات وتقليل التكاليف (الحارثي و الدروبي، ٢٠٢٥، ص ٤٠٦).

أما في القضاء الإداري فيكتسب التعلم الآلي أهمية خاصة من في التحقق من الصفة الإجرائية للخصوم واستيفاء الدعاوى لشروطها الشكلية، مما يعزز دقة القبول أو الرفض كما يتيح تصنيف الدعاوى الإدارية بحسب طبيعتها وتقديم تنبؤات واقعية لمسارها ونتائجها، الى جانب دعمه للرقابة الإجرائية عبر متابعة المواعيد القانونية والمستندات اللازمة. ومن ثم فإن دمج هذه التطبيقات يسهم في رفع كفاءة القضاء الاداري ويجعل من التعلم الآلي أداة مساندة لتحقيق عدالة أكثر دقة وشفافية (علي و اكرم، ٢٠٢٥، ص ٢٩٧-٢٨٠).

المطلب الثاني: مفهوم الصفة الإجرائية في الدعوى الإدارية

تعد الصفة الإجرائية من أهم الشروط الشكلية التي يقوم عليها نظام الخصومة في القضاء ، إذ تمثل الأداة التي يباشر بها صاحب الحق أو من ينوب عنه قانونًا إجراءات الدعوى أمام القضاء ولا يقتصر دورها على كونها وسيلة شكلية ـ بل هي ضمانة جوهرية لحماية مبدأ الشرعية إذ تمنع اقامة دعاوى من غير ذي صفة وتحقق توازنًا بين حق الأفراد في اللجوء إلى القضاء واستقرار المراكز القانونية للإدارة وقد حظي موضوع الصفة الإجرائية باهتمام واسع في الفقه المقارن، لكون المشرع سواء في العراق أو غيره من الدول لم يضع تعريفًا صريحا لها مكتفيًا بالإشارة إليها بوصفه شرطا لقبول الدعوى . الأمر الذي جعل الفقه والقضاء يؤديان الدور الأبرز في توضيح مضمونها وتمييزها من غيرها من المفاهيم المتقاربة مثل المصلحة والصفة الموضوعية.

أولًا: تعريف الصفة الإجرائية

تعد الصفة الإجرائية من المفاهيم المحورية في قانون المرافعات ؛ إذ تعبر عن الأهلية القانونية للشخص لمباشرة الاجراءات القضائية سواء باسمه أو نيابة عن غيره ، **و**تتعدد تعريفات الصفة الاجرائية في الفقه لكنها تتفق في جوهرها على أنها الصلاحية التي يمنحها القانون للشخص لمباشرة الاجراءات القضائية.

وعلى الرغم من أن المشرع العراقي لم يقدم تعريفًا مباشرًا للصفة الإجرائية في قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل، إلا أنه اعتمد مصطلح (الخصومة) للدلالة عليها فقد نصت المادة (٤) منه على "يشترط أن يكون المدعى عليه خصمًا يترتب على إقراره حكم... ومع ذلك تصح خصومة الولي والوصي بالنسبة لمال القاصر... وخصومة المتولي بالنسبة لمال الوقف..." (وزارة العدل ، ١٩٦٩). هذا النص يؤكد أن الصفة الإجرائية شرط أساي لقبول الدعوى، وأنها يمكن أن تثبت للنائب القانوني ايضا، وقد ترك المشرع مهمة تحديد مفهومها الدقيق للفقه والقضاء وخيرا فعل ؛ إذ ان وضع التعريف ليس من واجبات المشرع كما ان وضعه للتعريف يؤدي الى جمود النص ولا يستوعب المتغيرات التي تحدث في المستقبل . ومن التعاريف التي وضعها الفقه للصفة "بأن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق أو المركز القانوني محل النزاع أو بمعنى آخر أن يكون صاحب الحق (المدعي) هو الذي يباشر الدعوى الخاصة بحماية هذا الحق أو تقريره وترفع في مواجهة الشخص الذي يعزى إليه الاعتداء على الحق موضوع الدعوى أو الشخص المطلوب حماية الحق في مواجهته" (فالح، ٢٠٢٤، ص ١١).

بناءً على ذلك يمكن تعريف الصفة الإجرائية بأنها (لمركز القانوني الذي يخول صاحبه صلاحية مباشرة إجراءات التقاضي باسمه أو نيابة عن غيره بهدف حماية الحق موضوع النزاع). بهذا المعنى، تركز الصفة الإجرائية على جانب الإجراءات والتمثيل القانوني، وهو ما يميزها عن الصفة الموضوعية التي تتعلق بكون الشخص هو صاحب الحق أو المركز القانوني محل النزاع.

ثانيا: خصائص الصفة الإجرائية وتمييزها عن الصفة الموضوعية

أما بالنسبة لخصائص الصفة الإجرائية تتميز الصفة الإجرائية بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تحدد طبيعتها ونطاقها والتي تميزها عن الصفة الموضوعية ، وهي على النحو الاتي :

١- **شرط لصحة الإجراءات القضائية:** تتعلق الصفة الإجرائية بشكل أساسي بمباشرة الإجراءات للدعوى والدفاع أمام القضاء ، فهي شرط جوهري لصحة العمل الإجرائي إذ يجب ان تتوافر في العمل الإجرائي شروطًا شكلية وموضوعية وضعت من أجل تنظيم العمل القضائي، ويختلف هذا عن الصفة الموضوعية التي ترتبط بوجود الحق ذاته وليس بمباشرة الإجراءات (خشبة، ٢٠٢١، ص ٢٧٨).

٢- **إمكانية ثبوتها للنائب القانوني:** خلافًا للصفة الموضوعية التي تلتصق بصاحب الحق ولا تنتقل إلى الغير، يمكن أن تثبت الصفة الإجرائية للنائب القانوني كالولي، الوصي، الوكيل الذي يباشر الإجراءات نيابة عن الأصيل خاصة عند نقص أهلية الأخير ، وقد أقر المشرع العراقي ذلك صراحة في المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية (فالح، ٢٠٢٤، ص ٣٠).

٣- **ارتباطها الوثيق بالأهلية الإجرائية:** لا تثبت الصفة الإجرائية إلا لمن يمتلك أهلية التقاضي الكاملة، أي بلوغ سن الرشد وخلوه من عوارض الأهلية. فلو ثبت نقص اهليته فان الدعوى تنقطع بقوة القانون في المقابل، يمكن أن تثبت الصفة الموضوعية للشخص حتى لو كان ناقص الأهلية (الدليمي ، ٢٠٠٦، ص ٥٤).

٤- **أثر زوالها على سير الدعوى:** يترتب على زوال الصفة الإجرائية في أثناء نظر الدعوى انقطاع سيرها حتى يتم تصحيح الإجراء، وهو ما عالجته المادة (٨٦) من قانون المرافعات رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل. أما زوال الصفة الموضوعية فيؤدي إلى الحكم برد الدعوى لعدم توجه الخصومة (محسن، ٢٠٢٠، ص ٩).

٥- **تعلقها بالنظام العام في القانون العراقي:** يعد الدفع بانعدام الصفة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام، مما يجيز للمحكمة إثارته من تلقاء نفسها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى. كما تجيز المادة (٢/٨٠) من قانون المرافعات للخصم إبداء هذا الدفع في أي وقت (وزارة العدل ، ١٩٦٩)، وهو مشابه للصفة الموضوعية، إلا أن الجزاء المترتب يختلف؛ إذ يتمثل في

بطلان الإجراءات أو انقطاع سير الدعوى بالنسبة للصفة الإجرائية، بينما يؤدي انعدام الصفة الموضوعية إلى رفض الدعوى.

وبناءً على ما تقدم نرى أن موقف المشرع العراقي في الاكتفاء باستعمال مصطلح (الخصومة) دون تقديم تعريف محدد للصفة الإجرائية وعلى الرغم مما يمنحه ذلك من مرونة للقضاء في التفسير والتطبيق إلا أنه قد ترك فراغًا تشريعيًّا ملحوظًا ، هذا الفراغ انعكس في الممارسة العملية على شكل التباس بين الصفة والأهلية والمصلحة والتمثيل، وهي مفاهيم متقاربة لكنها مختلفة من حيث الأثر القانوني، مما يربك إجراءات التقاضي ويؤدي أحيانًا إلى تعطيل الفصل في جوهر النزاع بسبب مسائل شكلية كان من الممكن ضبطها تشريعيًّا. وكان من الأجدر بالمشرع العراقي أن يضع تعريفًا موجزًا للصفة الإجرائية يوضح حدودها وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى دون أن يصل إلى حد الجمود الذي يخشى منه عادةً عند إدراج التعاريف في النصوص القانونية ، فالتشريعات المقارنة تقدم نماذج مرنة يمكن الاستفادة منها في هذا السياق ، كما أن النصوص العراقية القائمة مثل المواد (٢،٨٦/٤،٨٠) من قانون المرافعات تكشف عن حاجة فعلية لوضع معايير أدق تحدد اثار انعدام الصفة أو زوالها في أثناء سير الدعوى بحيث لا تترك الباب مفتوحاً أمام الجدل الفقهي والقضائي الذي قد يطيل أمد النزاع.

وأن تطوير النصوص القانونية في هذا المجال لا يحتاج إلى إصلاح شامل بل إلى تدخل محدود يقتصر على وضع تعريف واضح للصفة الإجرائية وتحديد الأثار المترتبة على انعدامها أو زوالها بصورة لا تحتمل التعدد في التفسير هذا التوضيح سيعزز اليقين الإجرائي ويقلل من الخلافات الشكلية ويوجه اهتمام القضاء إلى جوهر الحق موضوع الدعوى بدلًا من الانشغال بمسائل إجرائية يمكن ضبطها منذ البداية.

إن إدراك الفارق بين الصفة الموضوعية والإجرائية ليس مجرد مسألة نظرية ، بل له انعكاسات عملية مهمة على سير الدعوى. فالتمييز الواضح بين الصفتين يمكن من ضبط الإجراءات القضائية بشكل صحيح وتحديد مسؤوليات الأطراف ويحد من الأخطاء التي قد تؤدي إلى بطلان الإجراءات أو رفض الدعوى. ومن هذا المنطلق فإن إبراز هذا التمييز يشكل قاعدة متينة للتعامل مع المسائل العملية في الدعوى.

المطلب الثالث: العلاقة بين التعلم الآلي وتحليل الصفة الإجرائية

يعد توظيف تقنيات التعلم الآلي في المجال القانوني خصوصًا في تحليل وفهم الصفة الإجرائية من أبرز التطورات الحديثة التي يمكن أن تسهم في دعم القضاء الإداري، فمع تزايد حجم البيانات القضائية وتعقيد الإجراءات القانونية أصبح من الضروري البحث عن أدوات قادرة على معالجة هذه البيانات بسرعة ودقة. بما يعزز الفهم الصحيح لمفهوم الصفة الإجرائية ويفسح المجال لتقييمها بشكل أكثر نظامية. ويرتبط هذا الاستخدام بشكل مباشر بقدرة الذكاء الاصطناعي على التعلم من الأمثلة السابقة، والتعرف على أنماط محددة في الإجراءات القضائية مما يفتح المجال أمام إمكانية دعم اتخاذ القرار القضائي، مع مراعاة طبيعة الحقوق والأهلية القانونية للأطراف.

وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة للتعلم الآلي في هذا المجال، إلا أن تطبيقه في القضاء الإداري يثير تساؤلات نظرية وتشريعية تتعلق بحدود الاعتماد على النماذج الذكية في تحديد الصفة الإجرائية للأطراف ومدى قدرة النظام القضائي العراقي على استيعاب هذه التقنيات ضمن الأطر القانونية القائمة، ومن هذا المنطلق فإن استعراض العلاقة بين التعلم وتحليل الصفة يتطلب تقسيم هذا الى المطلب الى فرعين نتناول بالفرع الأول: توظيف تقنيات التعلم الآلي في فهم وتقييم الصفة الإجرائية والثاني: التحديات النظرية والقانونية المرافقة لها.

أولًا: توظيف تقنيات التعلم الآلي في فهم وتقييم الصفة الإجرائية في القضاء الإداري

يمثل القضاء الإداري البيئة الأكثر ملاءمة لتطبيق تقنيات التعلم الآلي في تحليل الصفة الإجرائية، نظرًا لارتباط هذا النوع من القضاء بكثرة المنازعات المتعلقة بالمركز القانوني للأطراف ومدى أهليتهم في مواجهة الإدارة. فالتعلم الآلي يمكن أن يسهم في

تصنيف الدعاوى الإدارية وتمييزها بحسب توافر الصفة لدى المدعي أو الجهة الإدارية المدعى عليها ، وذلك بتحليل العرائض والمستندات الأولية المقدمة إلى المحكمة. وتؤكد الدراسات أن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا السياق قادر على توفير مؤشرات دقيقة حول مدى توافر الشروط الشكلية للدعوى، بما يقلل من حالات ردها بسبب انعدام الصفة أو عيب التمثيل القانوني (محمود و عناني، ٢٠٢٤، ص ٦-٧).

وعلى مستوى أعمق يمكن أن يوظف التعلم الآلي في رصد الأنماط المتكررة في أحكام المحاكم الإدارية المتعلقة بانعدام الصفة، واستخلاص قواعد استرشادية تدعم القاضي في فحص الخصومة. فمثلًا إذا تبين أن عددًا كبيرًا من الطعون الإدارية يرد لغياب صفة المدعي في مواجهة الإدارة، يمكن للنظام الذكي أن ينبه القاضي مبكرًا إلى هذا الخلل بل قد يقترح بدائل إجرائية لمعالجة العيب (عوض، ٢٠٢٤، ص ١٦-١٧). غير أن هذا الدور يظل محصورًا في نطاق الدعم؛ إذ إن القرار النهائي بشأن ثبوت الصفة أو انتفائها يظل اختصاصًا أصيلًا للقاضي الإداري، وهو ما شدد عليه الفقه القانوني في ضرورة عدم منح الأنظمة الذكية سلطة تقريرية مستقلة حفاظًا على ضمانات التقاضي (معروف، ٢٠٢٤، ص ١٤٤٠).

ثانيًا: التحديات النظرية والقانونية لتطبيق التعلم الآلي في القضاء الإداري

يمثل إدماج تقنيات التعلم الآلي في القضاء الإداري تحديًا مزدوجًا ، فمن جهة يثير إشكالات نظرية تتعلق بطبيعة القرار القضائي الإداري ومدى ارتباطه بالعقل البشري والسلطة التقديرية للقاضي، ومن جهة أخرى يواجه صعوبات قانونية نابعة من غياب الإطار التشريعي الواضح الذي ينظم هذه التطبيقات. فالقرار القضائي في مجال المنازعات الإدارية لا يقوم على تطبيق جامد للقانون فحسب، وانما يتطلب مرونة في تفسير النصوص وموازنة دقيقة بين المصلحة العامة والحقوق الفردية، وهي عملية ذهنية معقدة قد تعجز الخوارزميات عن محاكاتها بالكفاءة البشرية نفسها ، مما يجعل الاعتماد عليها أمرًا محفوفًا بالمخاطر خصوصًا إذا افتقرت هذه النظم إلى الشفافية أو كانت عرضة للتحيزات البرمجية.

إلى جانب ذلك يواجه الفقه والقضاء إشكالية تعريف (القرار القضائي المؤتمت) ودرجة إلزاميته وهل يمكن اعتبار ما تنتجه خوارزميات الذكاء الاصطناعي بمثابة حكم قضائي قائم بذاته، أم أنه يظل مجرد أداة مساعدة للقاضي البشري (علي و اكرم، ٢٠٢٥، ص ٧-٨). وهنا يبرز التحدي القانوني في التوفيق بين ضمانات المحاكمة العادلة مثل العلانية وحق الدفاع وعلة التسبيب وبين الطابع التقني للأنظمة الذكية، التي تصدر توصيات أو قرارات دون إيضاح الأساس المنطقي لها فيما يعرف بمشكلة الصندوق الأسود ويقصد بـ"الصندوق الأسود" هنا أن خوارزميات التعلم الآلي تقوم بمعالجة بيانات ضخمة واتخاذ قرارات معقدة بطريقة لا يمكن للمتخصص البشري فهمها أو تتبع خطواتها بسهولة، مما يضعف الشفافية ويصعّب تفسير السبب الذي اعتمدت عليه الخوارزمية في اتخاذ القرار (هوشات، ٢٠٢٤، ص ٢٢).هذه الإشكالية تتعارض بشكل مباشر مع مبدأ تسبيب الأحكام الذي يعد من أهم ضمانات المحاكمة العادلة ؛ إذ يحق للمتقاضي أن يفهم الأساس المنطقي الذي بنى عليه الحكم الصادر في قضيته.

ويطرح تساؤل جوهري يخص المسؤولية القانونية عند وقوع خطأ أو ضرر ناجم عن تطبيق التعلم الآلي في القضاء الإداري: هل يتحمل القاضي المسؤولية أم الجهة القضائية أم مطور النظام؟ إن القواعد التقليدية للمسؤولية ربما لا تكون كافية لمعالجة هذه المسألة المعقدة، مما يستدعي تدخلًا تشريعًا لوضع قواعد جديدة لتوزيع المسؤولية بين الأطراف البشرية والأنظمة الذكية (الظهوري و النجيفي ، ٢٠٢٤، ص ٣١٠).

إن هذه الإشكالات مجتمعة تتطلب معالجة دقيقة من المشرع العراقي عبر وضع أطر قانونية واضحة تضمن الرقابة البشرية الفاعلة وتحدد نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في العملية القضائية بما يحافظ على جوهر العدالة الإدارية.

المبحث الثاني

الأهمية العملية والتقنية للتعلم الآلي في تحليل الصفة الإجرائية

في ضوء التطورات التقنية المتسارعة أصبح التعلم الآلي أحد الأدوات الحيوية التي تسعى العديد من الأنظمة القضائية والإدارية إلى توظيفها لتعزيز كفاءة الأداء وضمان اتخاذ قرارات أكثر دقة وعدالة. ومن هذا المنطلق تكتسب دراسة أهمية التعلم الآلي وتقنياته في تحليل الصفة الإجرائية بعدا عمليًا ونظريًا في آن واحد، إذ إن التحقق من الصفة يعد من الشروط الجوهرية لقبول الدعوى الإدارية وهو ما يجعل توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال مسألة حساسة تتطلب توازنًا بين الكفاءة التقنية والضمانات القانونية الأساسية.

وعليه سيتناول هذا المبحث في المطلب الأول أهمية التعلم الآلي في العمل القضائي والإداري، مع التركيز على رفع كفاءة الأداء، دعم القاضي في اتخاذ القرار، والحد من الأخطاء الإجرائية. أما في المطلب الثاني فيتناول أهم الأدوات والتقنيات التي يمكن توظيفها في تحليل القضايا مع الاستعانة ببعض التجارب الدولية لإبراز مدى إمكانية تطبيقها في البيئة القضائية العراقية.

المطلب الأول

أهمية التعلم الآلي في العمل القضائي والإداري

يهدف هذا المطلب إلى دراسة أهمية التعلم الآلي في العمل القضائي والإداري، مع التركيز على دوره في رفع كفاءة الأداء، دعم القاضي في اتخاذ القرار، والحد من الأخطاء الإجرائية سيتم تناول كل جانب على حدة لإظهار مساهمة هذه التقنية في تحسين العمليات القضائية والإدارية.

أولًا: رفع كفاءة الأداء القضائي والإداري

يسهم التعلم الآلي في تعزيز كفاءة الأداء القضائي والإداري بالمهام المذكورة وتسريع الإجراءات في الجانب الإداري، وتتيح هذه التقنيات تحليل كميات هائلة من المستندات والبيانات القانونية بسرعة فائقة، مما يوفر الوقت والجهد الذي كان يبذل سابقا في المهام الروتينية. وتؤكد الدراسات أن الأنظمة الذكية يمكنها تولي مهامّ مثل تصنيف القضايا، وجدولة الجلسات، وإدارة الوثائق، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويحرر الموارد البشرية للتركيز على مهام أكثر تعقيدًا (محمود و عناني، ٢٠٢٤، ص ٩٤٠).

وعلى الصعيد القضائي فإن التحول نحو الأنظمة الرقمية المدعومة بالتعلم الآلي يقلص من الفقرات الزمنية اللازمة لمعالجة القضايا. فبدلًا من الاعتماد على البحث اليدوي يمكن للأنظمة الذكية استخلاص المعلومات الجوهرية والحقائق الرئيسية من ملفات القضايا بشكل فوري وتقديمها للقاضي (Awaisheh, et al., 2024, p. 112).

وتزداد أهمية هذا الدور حين يتعلق الأمر من الصفة الإجرائية للمدعي، إذ يمكن للتعلم الآلي أن يسهم في فرز الدعاوي التي تفتقر إلى الصفة من مطابقة بياناتها مع الشروط القانونية المقررة مما يسرع في الفصل في القضايا ويمنع إطالة أمد النزاع (رسول اغا، ٢٠٢٣).

مع ذلك نرى ان هذا الدور يظل محفوفًا بالتحديات؛ إذ قد تعجز الخوارزميات عن استيعاب الحالات الاستثنائية أو الاعتبارات الإنسانية التي يأخذها القاضي بعين الحسبان ، الأمر الذي يستوجب أن يبقى التعلم الآلي أداة مساعدة بديلًا عن التقدير القضائي البشري.

ثانيًا: دعم القاضي في اتخاذ القرار

تعد الصفة الإجرائية من أبرز السمات المميزة للدعاوى الإدارية ، وهي من أكثر المسائل الشكلية التي تؤدي الى رد الدعاوي ، فبدلا من البحث اليدوي في الاحكام يمكن للأنظمة الذكية تحليل السوابق القضائية واستخلاص المبادئ التي استقر عليها القضاء في قضايا مشابهه ، إذ تفرض على القاضي الإداري بإجراءات دقيقة تراعي مبدأ المشروعية والضمانات المقررة للخصوم، وفي هذا السياق يبرز دور التعلم الالي بوصفه أداة مساعدة للقاضي ؛ إذ يمكنه من تحليل الكم الهائل من السوابق الإدارية والقرارات السابقة

وتصنيفها وفق أبعادها الإجرائية ، مما يساعده في فهم الاتجاهات السائدة في تطبيق القواعد الشكلية والإجرائية داخل القضاء الإداري (Abbara, Hafez, Alhothali, & Alsolami, 2023, p. 5).

إن استخدام النماذج التنبؤية يسهم في تقدير النتائج المحتملة للدعوى الإدارية استنادًا إلى معطيات إجرائية محددة، مثل مدى احترام الإدارة للآجال القانونية أو التزامها بإجراءات التبليغ والدفاع ، وهو ما يعزز قدرة القاضي على تقييم سلامة المرافعات وحجج الأطراف بصورة أكثر دقة (Ammar, koubaa, Benjdira, Najar, & Sibaee, 2023, p. 7).

ومع ذلك فإن توظيف تلك التقنيات قد اثارت المخاوف بشأن القرارات الإدارية الآلية باعتبار أنها قد تفتقر إلى المشروعية أو قد تكون عرضة للطعن إذا لم تراع الصفة الإجرائية الواجبة، الأمر الذي يجعل تدخل القاضي البشري أمرًا لا غنى لضمان احترام حقوق المتقاضين (الشبعاني، ٢٠٢٥، ص ٧٣-٧٤).

إن ادماج الذكاء الاصطناعي (التعلم الآلي) في القضاء ينبغي أن يتم في إطار تكاملي بحيث يقتصر دوره على تنظيم المعلومات الإجرائية المعقدة وتقديمها في صورة ميسرة بينما يحتفظ القاضي الإداري بسلطته التقديرية لتكييف الإجراءات وتطبيقها على وقائع كل دعوى على حدة (العبيدان و العاني، ٢٠٢٥، ص ٢٥٤).

ونرى أن للتعلم الآلي قيمة عملية كبيرة في دعم القاضي الإداري عند نظر الدعاوى ذات الطابع الإجرائي خاصة في العراق ؛ إذ تتسم الدعاوى الإدارية بكثرة المنازعات المرتبطة بالإجراءات الشكلية، مثل مواعيد الطعن أو مشروعية القرارات السابقة أو الخصومة غير أن هذه القيمة تبقى مشروطة بوضع إطار قانوني وأخلاقي يضمن أن تظل هذه النماذج مجرد وسائل مساعدة من دون أن تهمش الدور الإنساني للقاضي الذي يظل وحده قادرًا على تحقيق التوازن بين النصوص القانونية والاعتبارات الواقعية والإنسانية.

ثالثًا: الحد من الأخطاء الإجرائية

يمثل إدخال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في ميدان القضاء الإداري نقلة نوعية من التحليل التقليدي المعتمد على الجهود البشرية التي تتأثر بالسهو أو التفاوت في الخبرات إلى معالجة مؤتمتة تستند إلى البيانات والأنماط فالطبيعة الشكلية والدقيقة للإجراءات القضائية مثل احترام المواعيد القانونية ، تقديم المستندات المطلوبة، التحقق من صحة التمثيل القانوني تجعلها عرضة للأخطاء البشرية التي تؤدي الى بطلان الخصومة أو تأخير الفصل في الدعوى ، لذا هذا التحول يسهم في تقليص الأخطاء المرتبطة بالصفة على مستويات عدة ، فالخوارزميات قادرة على فحص جميع عناصر الدعوى ومستنداتها بسرعة وشمول مما يقلل من إغفال المستندات الأساسية التي قد تؤدي الى بطلان الدعوى شكلًا ، فإدخال التعلم الالي في القضاء يسمح بالكشف المبكر عن أوجه النقص في المستندات والإجراءات الشكلية (احمد ، ٢٠٢١، ص ٤٤-٤٥).

ويوفر التعلم الآلي إمكانية تطبيق معايير موحدة عند فحص الصفة الإجرائية، مما يقلل من التباين الشخصي بين القضاة أو الموظفين ، فمعايير تحليل الصفة تطبق بشكل موحد على جميع الدعاوى المماثلة دون تأثر بالمزاج الشخصي أو التعب أو الخبرة القانونية بين القضاة وهذا يحل إشكالية كبيرة ، إذ إن من مبادئ العدالة الطبيعية أن تتطبق المعايير القانونية بشكل متسق على الجميع وأي انحراف عن هذا الاتساق يعد خرقًا للإجراءات القانونية الواجبة (السيد، ٢٠٢٢، ص ٢٤٥). إذ يتم تدريب آلاف الدعاوى السابقة بما في تلك قبلت أو رفضت لسبب متلق بالصفة الإجرائية فإن النظام يتعلم من أخطاء الماضي ولا يكررها إذا كان هناك خطأ (اشرنان، ٢٠٢٣).

ويعمل النظام على انه آلية إنذار مبكر بدلاً من اكتشاف الخطأ الاجرائي بعد رفع الدعوى ومناقشتها يكشف عنه فور ادخال بيانات الدعوى مما يمكن المحامي من تداركه وتصحيحه قبل تقديمها رسميًا ، ويمكن إدارة المحكمة من إرجاعها للتصحيح فورًا مما يوفر وقتا وموارد قضائية ثمينة ويحافظ على سلامة الإجراءات.

المطلب الثاني: أهم تقنيات وأدوات التعلم الآلي المستخدمة في تحليل القضايا

يعتمد التعلم الآلي في تحليله للقضايا الإدارية على مجموعة من التقنيات المتقدمة التي تمكنه من معالجة وفهم البيانات القانونية المعقدة وتعد هذه الأدوات بمثابة المحرك الذي يسمح بتحويل النصوص والمستندات إذ تمكن هذه الأدوات من معالجة الكم الضخم والمعقد من البيانات القانونية غير المهيكلة إلى رؤى قابلة للاستخدام من قبل القاضي أو الباحث القانوني. وتتكامل هذه التقنيات معًا لتشكل نظامًا ذكيًا قادرًا على دعم العملية القضائية في مختلف مراحلها.

وتسهم هذه الأدوات بتسريع الوصول إلى المعلومات القانونية السليمة، ودعم اتساق الأحكام لدعم عمليات اتخاذ القرار ، وفي هذا السياق يستعرض هذا المطلب أبرز التقنيات الجوهرية المستخدمة في هذا المجال كما موضح ادناه:

أولًا: تقنية معالجة اللغات الطبيعية NLP)

تمثل تقنية معالجة اللغات الطبيعية(Natural Language Processing-NLP) العصب التقني الذي تقوم عليه معظم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في المجالين القانوني والإداري، فبدلًا من التعامل مع النصوص على انها مجرد سلسلة من الكلمات تمنح هذه التقنية الأنظمة الحاسوبية القدرة على فهم وتحليل اللغة البشرية بتركيباتها المعقدة وسياقاتها المتخصصة لاسيما اللغة القانونية التي تتميز بدقتها ومصطلحاتها الصارمة (محمود و عناني، ٢٠٢٤، ص ٩٢٢).وتتجلى أهمية هذه التقنية في عدة جوانب تطبيقية رئيسية من مثل استخلاص الكيانات المسماة (Named Entity Recognition – NER) من نصوص الدعاوى وتعد هذه الوظيفة من أهم تطبيقات اللغات الطبيعية إذ تقوم الخوارزميات بمسح النصوص القانونية كاللوائح الدعاوي، مذكرات الدفاع أو نصوص الأحكام ولايقتصر الأمر على استخلاص أسماء أطراف القضية، بل يمتد ليشمل تحديد أرقام المواد القانونية المستند إليها ، هذه العملية تحول النص من كتلة صماء إلى قاعدة بيانات غنية بالمعلومات المصنفة (سالم، ٢٠٢٢، ص ٥٣).

وتتجاوز هذه التقنية مجرد التحديد لتصل إلى بناء العلاقات السياقية بين تلك الكيانات، وهو ما يمكن القاضي من تكوين صورة متكاملة لتسلسل الأحداث والمراكز القانونية. ومن أهم نتائج ذلك التحول من البحث التقليدي القائم على مطابقة الكلمات الى البحث الدلالي المتقدم الذي يبحث عن المفاهيم والمعاني، الأمر الذي يعزز دقة الوصول إلى السوابق القضائية ذات الصلة وفي النهاية تعمل معالجة اللغات الطبيعية على تنظيم البيانات غير المهيكلة من مثل المستندات والملفات الرقمية وتحويلها إلى بيانات منظمة وجاهزة للاستخدام في أنظمة دعم القرار (محمود و عناني، ٢٠٢٤، ص ٩٢٣-٩٢٤). وبهذا لم تعد هذه التقنية مجرد أداة مساعدة بل أصبحت محركًا أساسيًا لإعادة هيكلة العمل القانوني بما يعزز الكفاءة والاتساق وجودة التحليل.

ثانيًا: خوارزميات التصنيف والتنبؤ (Classification and Prediction Algorithms)

بعد أن تنجح تقنيات معالجة اللغات الطبيعية (NLP) في تحويل النصوص القانونية غير المهيكلة إلى بيانات منظمة وقابلة للمعالجة، تبدأ المرحلة الثانية والأكثر تقدمًا ، وهي تطبيق الخوارزميات الإحصائية والتعلم الآلي التي تهدف إلى استخلاص رؤى تحليله وعملية تنقسم هذه الخوارزميات بشكل أساسي إلى فئتين رئيسيتين في السياق القضائي هما:

١- خوارزميات التصنيف

توظف هذه الخوارزميات لفرز وتصنيف القضايا أو المستندات تلقائيًا ضمن فئات محددة مسبقًا، مما يسهل تنظيم العمل القضائي وتوجيه القضايا على الدوائر المختصة على سبيل المثال يمكن تدريب نموذج حسابي على التمييز بين دعاوى الإلغاء ودعاوى التعويض بناءً على محتوى لائحة الدعوى، ويمكن استخدامها في مهام أكثر دقة مثل التحقق الأولي مما إذا كانت الدعوى مستوفية للشروط الشكلية الأساسية لقبولها أم لا ، وذلك عبر تحليل البيانات المستخلصة منها (الصاوى و عبدالنبى، ٢٠٢٣، ص ٦٤٠)

وتعد النماذج الحديثة المبنية على معمارية المحولات مثل نموذج (Arabert) مثالًا تقنيًا متقدمًا على القدرة الفائقة لهذه الخوارزميات على تصنيف النصوص العربية بدقة عالية، مما يفتح الباب أمام تطبيقات قضائية وإدارية بالغة الكفاءة.

٢- خوارزميات التنبؤ والعدالة التنبؤية

تعد هذه الفئة الأكثر طموحًا وتأثيرًا ؛ إذ تسعى إلى التنبؤ بالنتائج المحتملة للقضايا الجديدة بتحليل الأنماط المستخلصة من آلاف الأحكام القضائية السابقة ، هذا المفهوم الذي يعرف بالعدالة التنبؤية لا يهدف إطلاقًا إلى استبدال السلطة التقديرية للقاضي البشري، بل يعمل بوصفه أداة استشارية قوية. فهو يقدم للقاضي مؤشرات احتمالية تخص المسار المتوقع للقضية بناءً على السوابق القضائية المشابهة ، ويسلط الضوء على العوامل والحيثيات التي كانت أكثر تأثيرًا في تلك القضايا. وبذلك تساعد هذه الخوارزميات في تعزيز اتساق الأحكام القضائية وتقليل التباين غير المبرر في القضايا المتماثلة وتمنح القاضي رؤية أعمق للنسيج القانوني الذي يعمل ضمنه (الصاوى و عبدالنبى، ٢٠٢٣، ص ٦٤٣).

إن التكامل بين تقنيات التصنيف والتنبؤ يمثل نقلة نوعية ؛ إذ يحول البيانات القانونية من مجرد أرشيف إلى أداة تحليلية ديناميكية تدعم اتخاذ القرار القضائي بشكل أكثر استنارة وموضوعية.

ثالثا: أنظمة دعم القرار القضائي

إذا كانت تقنيات معالجة اللغات الطبيعية وخوارزميات التصنيف والتنبؤ تمثل مكونات فردية، فإن أنظمة دعم القرار القضائي هي المنصة المتكاملة التي تجمع مخرجات هذه التقنيات وتضعها في سياق عملي مباشر أمام القاضي الإداري ، فهذه الأنظمة لا تهدف إلى إصدار أحكام بل تعمل كمساعد قضائي ذكي أو لوحة معلومات قضائية، إذ تحول البيانات المعقدة الى بيانات قابلة للفهم والتنفيذ، مما يعزز من قدرة القاضي على غدارة الدعوى واتخاذ قرارات مستنيرة.

ومن منظور إجرائي يمكن لهذه الأنظمة أن تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية والرقابة على القرارات المؤتمتة ، وهو تحد رئيس في القضاء الإداري المعاصر ، ففي ظل غياب إطار تشريعي واضح في العراق للتعامل مع القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، تبرز الحاجة الماسة لآليات تضمن خضوع هذه القرارات للرقابة القضائية. وهنا يمكن لأنظمة دعم القرار أن تسهم عبر تفعيل مفهوم السجل الإجرائي الرقمي ، هذا السجل لا يقتصر على حفظ نسخة من القرار النهائي ، بل يوثق بشكل كامل ومفصل كل خطوة اتخذها النظام الخوارزمي للوصول إلى قراره، بما في ذلك البيانات المخلة، المعايير المطبقة، والمنطق الحسابي المتبع (النصيراوي، ٢٠٢٥، ص ٤٥٦).عند الطعن في قرار إداري مؤتمت يمكن لنظام دعم القرار أن يعرض هذا السجل الإجرائي الرقمي أمام القاضي مما يمكنه من ممارسة رقابة قضائية حقيقية وفعالة على مشروعية القرار بدلًا من الوقوف عاجزًا أمام صندوق أسود خوارزمي غامض.

إن الهدف النهائي من هذه الأنظمة هو تحقيق تكامل ذكي بين الإنسان والآلة، إذ يتولى النظام المهام التحليلية والروتينية المعقدة بينما يحتفظ القاضي البشري بدوره الأصيل في التقدير، الموازنة، وتطبيق العدالة، مسلحًا برؤى وبيانات لم تكن متاحة له من قبل. الآلي، وفي الوقت نفسه، تكشف عن التحديات القانونية والأخلاقية العميقة التي يجب معالجتها عند تبني هذه التقنيات.

المبحث الثالث

الأثر العملي لاستخدام التعلم الآلي في تحليل الصفة الإجرائية في الدعوى الإدارية

لم يعد النقاش فيما يخص الذكاء الاصطناعي في القضاء ترفًا فكريًا، بل أصبح ضرورة عملية تفرضها متطلبات العصر الرقمي وسعي الأنظمة القضائية نحو تحقيق الكفاءة والعدالة الناجزة. ويهدف هذا المبحث إلى بيان الأثر العملي لاستخدام التعلم الآلي، بتقييم مدى جاهزية البيئة القضائية العراقية لاستيعاب هذه التقنيات، واستلهام الدروس من التجارب الدولية، وصولًا إلى تقديم رؤية استشرافية ومقترحات عملية لتطوير المنظومة القضائية. ومن تحليل التحديات والفرص، يسعى هذا المبحث إلى رسم خارطة طريق واقعية لدمج التعلم الآلي في القضاء الإداري العراقي، بما يعزز من دقة تحليل الصفة الإجرائية ويحافظ في الوقت ذاته على ضمانات التقاضي الأساسية.

المطلب الأول: التعلم الآلي وأهميته في تطوير القضاء العراقي

يعد التعلم الآلي من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي غيرت الكثير من مجالات الحياة المعاصرة ولا يخرج المجال القضائي عن هذا الإطار. إذ يمكن لهذه التقنيات أن تقدم حلولًا مبتكرة لتحسين كفاءة العمل القضائي، ودعم القضاة والباحثين القانونيين في معالجة الكم الكبير من القضايا. وينقسم الحديث هنا إلى جانبين أساسيين: واقع استخدام التعلم الآلي في القضاء العراقي، ثم امكانية تطبيقه في تحليل الصفة الإجرائية في الدعوى الإدارية.

اولًا: واقع التعلم الالي في القضاء العراقي

تخطو المنظومة القضائية في العراق خطوات حثيثة نحو التحول الرقمي، إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولية وتتركز بشكل أساس على الأتمتة والأرشفة بدلًا من التحليل الذكي وتتمثل أبرز الجهود في مشروع (الأرشفة الإلكترونية) الذي يهدف إلى حفظ أضابير الدعاوى والوثائق الرسمية بصيغة رقمية وهو ما يعد خطوة تأسيسية ضرورية لأي تطوير مستقبلي يعتمد على البيانات ؛ إذ يوفر البيئة التحتية المعلوماتية اللازمة. كما أطلق مجلس القضاء الأعلى (المنصة الإلكترونية للخدمات العدلية) والتي كانت تعرف سابقًا بمشروع أور، التي تتيح استقبال الدعاوى والطلبات والعرائض الكترونيًا، مما يمثل نقلة نوعية في تسهيل الوصول إلى العدالة (مجلس القضاء الاعلى العراقي، ٢٠٢٥).

وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات في تقليل الاعتماد على الورق وتسهيل الإجراءات الإدارية، إلا أنها تظل في نطاق رقمنة الإجراءات وليس التحول الرقمي بمفهومه الشامل فالأنظمة الحالية لم تصل بعد إلى مرحلة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أو التعلم الآلي لتحليل البيانات القضائية او دعم اتخاذ القرار ويؤكد الباحثون أن البيئة التشريعية والمؤسسية في العراق غير جاهزة بعد لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي ، وذلك بسبب نقص البنية التحتية الرقمية المتطورة والبيانات المنظمة (حمدان ، ٢٠٢٤، ص ١٦٣). وبذلك، فإن الوضع الحالي يمثل أساسًا يمكن البناء عليه، ولكنه يتطلب رؤية استراتيجية واضحة للانتقال من مجرد تخزين المعلومات إلى استثمارها بذكاء.

وفي هذا السياق تظهر التطورات التشريعية توجهًا داعمًا ، فقد صادق العراق على قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ والذي يعد النواة الأساسية لأي تحول رقمي في المعاملات الرسمية (وزارة العدل - جمهورية العراق، ٢٠١٢). كما أن المادة (٢) من هذا القانون تعترف بالوثيقة الإلكترونية الموقعة إلكترونيًا بوصفه دليلا معتمدا أمام القضاء.

ومع ذلك، لا يزال هناك فراغ تشريعي كبير فيما يتعلق بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري والقضائي. فالقانون العراقي لم يتناول حتى الآن الأحكام الخاصة بالذكاء الاصطناعي أو الآثار القانونية للقرارات الصادرة عنه، مما يخلق إشكاليات تخص مسؤولية الأضرار الناجمة عنها ومدى شرعيتها (مازندراني و الشهيلي، ٢٠٢٤، ص ٤).

وهذا الفراغ التشريعي ليس مقتصرًا على مجال الذكاء الاصطناعي فحسب، بل يمتد إلى مجالات رقمية أخرى مثل الأمن السيبراني ، فمسودة قانون جرائم المعلومات الإلكترونية العراقي مطروح على البرلمان منذ عام ٢٠١١ دون إقرار لغاية الآن مما يعكس بطء الاستجابة التشريعية للتطورات التقنية في العراق (عبد الحمزة، ٢٠٢٢، ص ٥٣٣)

هذا الفراغ التشريعي يهدد مبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة القضائية في حال تم تطبيق هذه التقنيات دون إطار قانوني شامل.

ثانيا: إمكانية توظيف التعلم الآلي في دعم تحديد الصفة الإجرائية في الدعوى الإدارية

على الرغم من أن القضاء العراقي لم يتبنى بعد تقنيات التعلم الآلي بشكل مباشر فإن البنية التحتية الرقمية التي يجري تأسيسها تفتح الباب أمام إمكانيات واعدة لتطبيقها في مجالات محددة، ويعد تحليل الصفة الإجرائية أحد أكثر هذه المجالات ملاءمة فالصفة بوصفها شرطًا شكليًا محوريًا لقبول الدعوى تستند إلى وقائع ومستندات يمكن تحليلها آليًا ، ويمكن البدء بتطوير نماذج تعلم آلي بسيطة نسبيًا تدرب على قاعدة البيانات الناتجة عن الأرشفة الإلكترونية للأحكام القضائية.

وتتمثل الإمكانية الأولى في بناء نظام للتحقق الأولي من المستندات الداعمة للصفة، إذ يمكن للنموذج الذكي فحص عريضة الدعوى والمرفقات للتأكد من وجود الوثائق الأساسية مثل وكالة المحامي، شهادة تأسيس الشركة أو حجة الوصاية للقاصر. فيستخدم

التطبيق بوصفه أداة مساعدة لكاتب المحكمة أو القاضي لتنبيه إلى أي نقص شكلي مبكر، مما يقلل من حالات رد الدعاوى لأسباب إجرائية بسيطة.

أما الإمكانية الأكثر تقدمًا فتكمن في تحليل الأنماط في الأحكام السابقة المتعلقة بالصفة فمن تغذية النموذج بآلاف الأحكام التي فصلت في مسائل الصفة سابقًا يمكن للنظام استخلاص القواعد والمعايير التي استقر عليها القضاء في قبول أو رفض الصفة في حالات معينة وتقديمها على انها ملخص استرشادي للقاضي عند نظر قضية مشابهه (اغانيم، ٢٠١٩، ص ١٦٤).

على الرغم من الإمكانيات الواعدة لتقنيات التعلم الآلي في دعم تحليل الصفة الإجرائية، إلا أن تطبيقها في القضاء العراقي يصطدم بجملة من التحديات التي يمكن تصنيفها في محورين أساسيين:

فعلى الصعيد التشريعي يتمثل التحدي الأبرز في الفراغ التشريعي المتعلق بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية ، فلايوجد حاليا أي قانون يحدد حجية مخرجات هذه الأنظمة أو يضبط طبيعية دورها هل هو (استشاري أم إلزامي). كما يظل موضوع حماية البيانات الشخصية ومسؤولية التعويض عن الأضرار الناتجة عن الأخطاء التقنية غير منظم تشريعيّا، وهو ما قد يهدد مبادئ الشفافية وضمانات المحاكمة العادلة (حمدان، ٢٠٢٤، ص ٤٥٢)

أما على الصعيد المؤسسي فالتحديات لا تقل أهمية أولها يتعلق بجاهزية البنية التحتية التقنية التي لاتزال تحتاج إلى تطوير كبير لضمان استيعاب وتشغيل أنظمة معقدة تتطلب قدرات حاسوبية عالية وامنا سيبرانيا فعالًا. كما يشكل نقص الكوادر البشرية المؤهلة عقبة حقيقية سواء من القضاة أو الإداريين القادرين على التعامل مع هذه التقنيات وفهم آليات عملها والإشراف عليها لغياب التدريب المتخصص على آليات عمل هذه التقنيات ، وهذا يتطلب استثمارًا كبيرًا في التدريب والتطوير. يضاف إلى ذلك وجود ثقافة مؤسسية مقاومة للتغيير داخل بعض المؤسسات القضائية، إذ ينظر إلى هذه الأنظمة أحيانًا بعين الريبة أو باحتسابها تهديدًا للدور البشري التقليدي (نجار ، ٢٠٢٤، ص ٥٤٧-٥٤٨).

وبذلك يمكن القول إن نجاح أي مشروع للتحول الرقمي في القضاء العراقي لا يرتبط بالتكنولوجيا وحدها، بل يتطلب بيئة تشريعية واضحة، بنية تحتية متطورة، واستثمارًا جادًّا في العنصر البشري، بما يضمن المواءمة بين التطور التقني وضمانات العدالة الإجرائية.

المطلب الثاني: التجارب الدولية والعربية في توظيف التحول الرقمي في القضاء الإداري

إن دراسة التجارب الدولية والعربية في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي داخل المنظومات القضائية تمثل خطوة أساسية لفهم آفاق هذه التقنيات وإمكاناتها ، فالمقارنة لا تهدف إلى استنساخ النماذج القائمة بقدر ما تسعى إلى استلهام الدروس وتكييف أفضل الممارسات مع الخصوصية الوطنية. وتكشف هذه التجارب عن مسارات متعددة في توظيف الذكاء الاصطناعي ؛ فقد شهدت العديد من الدول المتقدمة تحولًا كبيرًا بدمج التكنولوجيا في الإدارة القضائية ، مما أدى الى ظهور مفاهيم جديدة مثل القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية والتقاضي الإلكتروني ، فمنها ما ركز على دعم الاتساق في الاجتهاد القضائي، ومنها ما اتجه إلى تسريع الإجراءات الإدارية أو حتى أتمتة الفصل في بعض النزاعات البسيطة وبالنظر إلى واقع القضاء العراقي فإن الاستفادة من هذه التجارب تمكن من رسم معالم نموذج إصلاحي يراعي التوازن بين الكفاءة وضمانات العدالة ، وعليه يهدف هذا المطلب إلى عرض نماذج مختارة من التجارب الدولية في تطبيق تلك التقنيات في القضاء مما يسهم في تحقيق العدالة الرقمية لمواكبة التطورات التكنولوجية والاحتياجات المتغيرة للمجتمع .

أولًا: نماذج من الدول الأجنبية التي اعتمدت التحول الرقمي في القضاء

تتفاوت التجارب الدولية في تبني التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء وسوف نبين نماذج منها على النحو الاتي:

- تعد فرنسا مثالًا رائدًا فقد تبنى مجلس الدولة الفرنسي أدوات الذكاء الاصطناعي ومنها التعلم الآلي لتحليل القرارات والمساعدة في تحقيق الاتساق القضائي ، وتعمل هذه الأنظمة على تحليل كم هائل من الأحكام السابقة لتحديد التوجهات القضائية في مسائل معينة، مما يساعد القضاة الإداريين على فهم كيفية التعامل مع قضايا مشابهة. كما قام المشرع الفرنسي بتعديل بعض القوانين من مثل قانون الإجراءات الفرنسي ؛ إذ أجاز في مواده على استخدام التكنلوجيا في تقديم المذكرات والإنذارات والتقارير عبر البريد الإلكترونية وإلزام المتقاضين امام المحاكم على التقديم الالكتروني وعدم استخدام التقديم الورقي الا إذا كانت هناك ظروف خارجية خارج ارادتهم تمنع ذلك، وقد أشار الفقه المقارن إلى أن التجربة الفرنسية تركز بشكل كبير على استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة لدعم اتساق الاجتهاد القضائي بدلًا من التنبؤ بنتائج القضايا الفردية (ابراهيم و البغدادي ، ٢٠٢٢).

- تعد الصين من النماذج الرائدة في تطبيق التكنولوجيا في مجال العدالة فهي تقوم بإجراء عملية التقاضي بأكملها في محاكم الإنترنت ، وتعتمد على نظام التقاضي الذكي الذي يوظف الذكاء الاصطناعي في المحاكم ومن أبرز المحاكم الإلكترونية في الصين هي محكمة مدينة تسيبو التي تعتمد نظامًا رقميًّا متطورًا لحفظ القوانين والسوابق القضائية ، وتعتمد على الذكاء في تحليل البيانات والبت في القضايا ويتم طلب تدخل القاضي البشري في حالات معينة خاصة في القضايا التي تتطلب تطبيق روح القانون (ابراهيم خ.، ٢٠٠٨، ص ١٩١).

- شهدت بريطانيا تطورًا ملحوظًا منذ عام ٢٠٠٩ ، إذ تم تطبيق التقاضي الرقمي بشكل فعلي بواسطة شركة (HMCTS) المتخصصة في تطوير المحاكم والهيئات القضائية تابعة لوزارة العدل ، اسهمت بدور رئيسي في تطوير القضاء الرقمي في السنوات الماضية ومن اول المحاكم في بريطانيا (محكمة كنت) التي طبقت إجراءات القضاء الرقمي إذ أجرت محاكمة عن بعد باستخدام تقنيات الاتصالات المرئية الحديثة هذه التقنية مكنت من إجراء الجلسات عبر غرف مجهزة بأجهزة وكاميرات في أقسام الشرطة أو السجون مما يسهل سماع أقوال المتهمين أو رجال الشرطة. اختصت المحكمة بنظر القضايا البسيطة مثل تجاوز السرعة، القيادة تحت تأثير الكحول وقضايا السرقة (محمد و البغدادي ، ٢٠٢٢).

ثانيًا: التجارب العربية في القضاء الرقمي

١- القضاء الرقمي في الإمارات العربية

تعد الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي أولت عناية خاصة بتطوير منظومة العدالة بإدماج التقنيات الرقمية الحديثة، إطار استراتيجيتها للتحول الرقمي الشامل ، وقد تبنت مشروع المحكمة الرقمية بوصفه جزءا من استراتيجيتها لعام ٢٠٢٠، بهدف تعزيز كفاءة النظام القضائي وتيسير الوصول إلى العدالة. أصدر المشرع الإماراتي مجموعة من القوانين التي أرست الإطار القانوني للتقاضي الرقمي فقد بدأ بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية الذي تضمن أحكامًا متعلقة بالمحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والكتابة الرقمية. ثم تبعه المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ المعدل لقانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ١٩٩٢، والذي أضاف بابًا سادسًا خاصًّا بالتقاضي الإلكتروني. كما أصدر المشرع الدليل الإجرائي للتقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في القضايا المدنية (محمود ا.، ٢٠٢٠، ص ٧٥).

وقد أطلقت محاكم دبي حزمة من الخدمات الإلكترونية مثل عقد الزواج عند بعد، التسوية الودية للمنازعات والمحكمة العمالية الرقمية. كما تم تطوير منصات الكترونية مثل (وياك) للرد على استفسارات المتعاملين، ومنصة العدالة الرقمية التي تقدم خدمات متكاملة لتسجيل القضايا، الاستماع للشهود، التداول والفصل في القضايا الجزائية عبر الاتصال المرئي، تنفيذ الأحكام (ابراهيم و البغدادي ، ٢٠٢٢، ص ١٦٧).

٢- القضاء الرقمي في المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من الدول العربية السباقة في مجال التحول الرقمي في العدالة، حيث تبنت وزارة العدل منذ عام ٢٠١٧ برنامجًا واسعًا للتحول الإلكترونية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ويهدف هذا البرنامج إلى تسريع الإجراءات القضائية، تعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى العدالة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية. أطلقت وزارة العدل (بوابة ناجز) باعتبارها منصة شاملة للخدمات الدلية الإلكترونية ؛ إذ تتيح رفع الدعاوى، تبادل المذكرات إلكترونيًا، إصدار الوكالات العدلية، وتوثيق العقود عن بعد. كما أنشأت المحاكم العمالية الرقمية التي تعتمد بشكل كبير على الأنظمة الإلكترونية في تسجيل القضايا وإدارتها، مما أسهم في تقليص مدد الفصل وتخفيف العبء عن القضاة (محمود، ٢٠٢٠، ص ٤٣).

٣- القضاء الرقمي في جمهورية مصر العربية

تتجه مصر بخطوات متصاعدة نحو إدماج تقنيات التحول الرقمي في منظومتها القضائية في إطار سعيها لتعزيز كفاءة العدالة وتيسير وصول المتقاضين إلى خدماتها. وفي هذا السياق أطلق مجلس الدولة المصري مشروع القاضي الإلكتروني الذي يهدف إلى أتمتة إجراءات التقاضي بإنشاء قاعدة بيانات رقمنة للأحكام القضائية وربطها بالمنصات الإلكترونية بما يسمح بتداول المستندات إلكترونيا وتبليغ الخصوم عبر الوسائل الرقمية وقد دعم هذا التوجه صدور تشريعات حديثة في مقدمتها قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ الذي منح الحجية القانونية للمحررات والتوقيعات الإلكترونية أمام القضاء، مما مهد الطريق أمام اعتماد آليات التقاضي الإلكتروني (نجار ، ٢٠٢٤، ص ٣٩٤) .

وقد بدأت بعض المحاكم المصرية بتجربة جلسات المحاكمة عن بعد في القضايا المدنية والجنائية البسيطة، وتوسعت في استخدام المنصات الإلكترونية لتقديم الطلبات، تبادل المذكرات بين الخصوم، وتسديد الرسوم القضائية إلكترونيًا. وقد أسهمت هذه الخطوات في توفير الوقت والجهد، وتقليل الحاجة إلى الحضور الشخصي، مما يعكس إرادة واضحة لدى المشرع والقضاء المصري للتوسع في استخدام التكنولوجيا بوصفها أداة داعمة لتحقيق عدالة أكثر كفاءة وسرعة.

بناءً على ما تقدم، ومن استعراض التجارب الدولية والعربية ومقارنتها بالواقع العراقي يتضح أن الطموح المشترك يتمثل في توظيف التكنلوجيا لرفع كفاءة القضاء وتقليص أمد التقاضي، غير أن الفجوة بين العراق وتلك التجارب تكمن في ضعف البنية التحتية الرقمية والفراغ التشريعي ، ونرى أن هذا الواقع يفرض على العراق أن يتبنى مقاربة تدريجية تبدأ بأتمتة المهام الإدارية البسيطة والتحقق الأولي من الشروط الشكلية مع وضع خطة واضحة لتطوير التشريعات والبنية التحتية وتأهيل الموارد البشرية.

ونؤكد أن نجاح أي مشروع لتوظيف التعلم الآلي في القضاء الإداري لا يتوقف على الجانب التقني فحسب ، بل يستلزم توفير إطار قانوني وأخلاقي صارم ، ويأتي في مقدمة هذه الضوابط ضمان بقاء القاضي البشري صاحب القرار النهائي، وتعزيز مبدأ الشفافية وقابلية التفسير في عمل الخوارزميات فضلا عن مكافحة التحيز ومنح المتقاضين حق الاعتراض والمراجعة على مخرجات الأنظمة الذكية.

الخاتمة

بعد هذا التحليل المتعمق يمكن التأكيد على أن توظيف تقنيات التعلم الآلي في تحليل الصفة الإجرائية في الدعوى الإدارية العراقية ليس مجرد خيار تقني، بل ضرورة منهجية لمواكبة متطلبات العدالة الناجزة في العصر الرقمي. وقد أسفرت الدراسة عن جملة من الاستنتاجات التي تبلور رؤية متكاملة لتطوير المنظومة القضائية.

الاستنتاجات

١- تمتلك تقنيات التعلم الآلي وخاصة معالجة الفات الطبيعية وخوارزميات التصنيف قدرة عملية على عالية على تحليل البيانات النصية المعقدة مما يساعد في فحص المستندات والتحقق من استيفاء الشروط الشكلية للدعوى بما فيها الصفة الإجرائية.

٢- يظل دور التعلم الآلي في أفضل حالاته دورًا مساندًا للقاضي البشري لا يمكن لهذه التقنيات أن تحل محل السلطة التقديرية للقاضي أو تفهم التعقيدات الواقعية والنفسية للقضايا مما يؤكد على مركزية الدور البشري في صناعة القضاء.

٣- البيئة القضائية العراقية غير جاهزة بشكل كاف لتبني هذه التقنيات يتمثل أبرز معوقاتها في الفراغ التشريعي وضعف البنية التحتية الرقمية ونقص الكوادر المدربة والثقافة المؤسسية المقاومة للتغيير.

٤- أثبتت النماذج الدولية والعربية أن الدمج الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي في القضاء يحقق قفزة نوعية في سرعة الفصل في المنازعات وتوحيد الاجتهادات مما يوفر إطارًا مرجعيًّا ثريًّا يمكن للعراق الافادة منه.

٥- يثير استخدام التعلم الآلي تحديات قانونية عميقة أبرزها مشكلة (الصندوق الأسود) واشكالية تحديد المسؤولية عن الأخطاء مما يتعارض مع مبادئ الشفافية وتسبيب الأحكام التي تعد من أركان المحاكمة العادلة.

التوصيات:

١- حث المشرع العراقي على سن قانون خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يحدد بشكل واضح الطبيعة الاستشارية غير الملزمة لمخرجاته وينظم مسألة المسؤولية القانونية عن الأضرار الناجمة عن أخطائه.

٢- تعديل قانون المرافعات والاثبات لجعل الوثائق والسجلات الرقمية وسيلة إثبات معتمدة.

٣- استكمال مشاريع رقمنة وأرشفة المحاكم وربطها بقواعد بيانات موحدة ونظامية لتكون بمثابة المادة الخام اللازمة لتغذية وتدريب نماذج التعلم الآلي.

٤- الاستثمار في البنية التحتية للأمن السيبراني لحماية البيانات الشخصية للمتقاضين وسير العمل القضائي مع إطلاق برامج تدريبية مكثفة للقضاة وموظفي على استخدام هذه الأنظمة وفهم مبادئ عملها وبناء جسور من التعاون بين كليات القانون وكليات علوم الحاسوب لتخريج كوادر متخصصة في مجال الدراسات القانونية الرقمية.

٥- حث المشرع على وضع ميثاق أخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يكرس مبادئ الشفافية وعدم التحيز واحترام الخصوصية.

٣- المصادر

الكتب

١. اجياد ثامر الدليمي. (٢٠٠٦). عوارض الدعوى المدنية- دراسة مقارنة. العراق. الموصل، ط٢: مكتبة الجيل العربي.
٢. خالد ابراهيم. (٢٠٠٨). التقاضي الالكتروني -الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم. الاسكندرية: دار الفكر الاجتماعي.
٣. خالد حسن احمد. (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٤. مي علي محمود خشبة. (٢٠٢١). الصفة في التقاضي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديد.
٥. امل فوزي احمد عوض. (٢٠٢٤). العدالة التنبؤية ومستقبل القضاء في عصر الذكاء الاصطناعي. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

الرسائل الاطاريح

١- زينب محمد فالح. (٢٠٢٤). تغير الصفة الاجرائية في الدعوى المدنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية

البحوث

١. نعيمه كمال علي، وعلي طه أكرم. (٢٠٢٥). الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء (دراسة مقارنة). مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية مجلد ٢٢، عدد٢، https://doi.org/١٠.٦٤١٨٤/ajlps.V٢I.٣Y.٢٠٢٥P.٤٣٦-٤٦٩.١٣٧ ص ٣٠٦-٢٧٠.

تم الاسترداد من https://spu.sharjah.ac.ae/index.php/JLS/article/view/٦٧٦٩

٢. احمد لطفي السيد. (٢٠٢٢). انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسئولية الجنائية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، مجلد ١٢، عدد٨٠، ص ٢٢٩- ٣٨٥.
https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/mjle.٢٠٢٢.٢٦٤٥٨٨

٣. أشرف محمود. (٢٠٢٠). المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر. مجلة الشريعة والقانون، مجلد٣، عدد ٣٥.
https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/jlr.٢٠٢٠.١٤٠٢٥٥

٤. رؤى رزاق عبد النصيراوي. (١ ٩، ٢٠٢٥). الضوابط القانونية للقرار الاداري الصادر عن الذكاء الاصطناعي دراسة تحليله في ضوء التشريع العراقي. مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية مجلد ٢، عدد٣، ص ٤٣٦-٤٦٩.
https://doi.org/١٠.٦٤١٨٤/ajlps.V٣I.٢P.٢٠٢٥Y.٤٣٦-٤٦٩.١٣٧

٥. ريهام عاطف معروف. (٢٠٢٤). التقاضي عن بُعد وضمانات المحاكمة العادلة. المجلة القانونية، مجلد١٩، عدد٣، ص ١٤٢٧-١٤٦٦.
https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/jlaw.٢٠٢٤.٣٤١٤٤٤ .

٦. سالم بن سلام بن حميد الفليتي. (١ ٤، ٢٠٢٤). أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على منظومة التقاضي في محاكم سلطنة عمان وجمهورية مصر العربية الواقع والمأمول. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، مجلد١٤، عدد ٠، ص ٥٥-١٠٢.
https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/mjle.٢٠٢٤.٣٨٦٥٤٥

٧. سامر محي عبد الحمزة. (٢٠٢٢). السياسات التشريعية العراقية لحماية الأمن الوطني السيبراني دراسة في ضوء احكام القانون الدولي العام. مجلة لإرك، جامعة واسط، الملجد٤٦، العدد٣. https://doi.org/١٠.٣١١٨٥/lark.Vol٤٦.No٣Iss٣.٢٤٤٩

٨. سحر عبد الستار عبد الستار النقيب. (١ ٤، ٢٠٢٣). تقييم مداخل استخدام تقنيات التعلم الآلي في المراجعة الخارجية بغرض تحقيق فعالية التنبؤ بتحريفات القوائم المالية- دراسة تجريبية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، مجلد ١٢، عدد ١، ص ١٢٢-١٨١.
https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/naus.٢٠٢٣.٢٩٢٥٥٤

٩. سعاد اغانيم. (٢٠١٩). الادارة القضائية وتحديات التحول الرقمي. مجلة القانون والأعمال، عدد ٤، ص ١٥٩-١٧٤.

١٠. سلطان العبيدان، وقاسم بن صالح بن علي العاني. (٢٠٢٥). تقنين أحكام كتاب القضاء بتقنية الذكاء الاصطناعي وأثره في تطوير المنظومة القضائية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٤٨العدد، ص ٢٠٢١-٢٠٨٠.
https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/jlr.٢٠٢٥.٣٤٨٣٠٨.١٦٠٧

١١. سيد احمد محمود، ومريم عماد محمد عناني. (٢٠٢٤). "الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي ـ دراسة تحليلية مقارنة". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد٦٦، عدد٣، ص ٩١٩-٩٤٧. https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/lc.je/٢٠٢٤.٣٤٢١٢٧

١٢. صالحي مازندراني، ومهند فاضل حميد الشهيلي. (٢٠٢٤). كيفية تحديد المسؤولية عن اضرار الانسان الالي المبرمج وفق الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنه بين القانون العراقي والقانون الايراني والاماراتي. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد٢٥. https://doi.org/١٠.٦١٢٧٩/kw٢ts٢٥٧

١٣. عبد الرحمن احمد الحارثي، وعلي محمد الدروبي. (٢٠٢٥). اجراءات التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي مقاربة فقهية قانونية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية مجلد ١٤، عدد١، ص ٣٩٥-٤١٩.
https://asjp.cerist.dz/en/article/٢٦١١٠٧

١٤. عبد الله عبد الحي الصاوي، ومحمد ابراهيم عبد النبي. (١ ٣، ٢٠٢٣). التطور التقني للإجراءات القضائية والتحكيمية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي. مجلة روح القوانين، مجلد٣٥، عدد١٠٢، ص ٦٢٧-٦٨٤. https://political-encyclopedia.org/library/٨٧٥٣

١٥. علاء الدين محمد حمدان. (٢٠٢٤). التحديات القانونية للإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد١٣، عدد ٥١، ص ٤٤٦-٤٨٦.

b٦٤٣٤٨c٥a٨١١ec٧٢ac٠١٣b٩٧f٨٣f/١٠/١٢/٢٠٢٤https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/
eda.pdf٧

١٦. عمرو محمد نجار. (٢٠٢٤). اليات ادخال التحول الرقمي في المنظومة القضائية. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، مجلد١، عدد٣. https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/lalexu.٢٠٢٤.٣٤٩٤٠٩

١٧. فهد سعيد الظهوري، ومصطفى سالم النجيفي. (٢٠٢٤). مسؤولية الادارة عن استخدام الذكاء الاصطناعي على اساس الخطأ. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. مجلد٢١.عدد١. https://doi.org/١٠.٣٦٣٩٤/jls.v٢١i.١٢.١

١٨. فوزية هوشات. (٢٠ ١٢، ٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي: أي تأثير على القضاء الإداري؟ مجلة المعيار، مجلد٢٩، عدد١، ص ٨٣٣-٨٤٤. https://asjp.cerist.dz/en/article/٢٥٨٩٦٦

١٩. كريم علي سالم. (٢٠٢٢). الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي. مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، عدد٥٤. https://jilrc.com/archives/١٥٨٠١

٢٠. مجدي الشارف محمد الشبعاني. (٢٠٢٥). القرار الإداري الآلي في ظل الذكاء الاصطناعي دراسة تحليله في المشروعية، والتحديات وامكانية الطعن. مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ١٦، عدد٢٨، ص ٦٧-٨٧. https://doi.org/10.64095/ajhss.v16i28.105

٢١. إبراهيم، محمد فوزي و البغدادى، أحمد محمد (٢٠٢٢). القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ٢(١)، ١٤١-١٧٣. https://doi.org/١٠.٢١٦٠٨/bjhs.١٩٩٩.٢٧٥٤٨١

٢٢. محمد فوزي ابراهيم، واحمد محمد البغدادي. (٢٠٢٢). القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية. مجلة بنها للعلوم الانسانية، مجلد٢، عدد١، ص ١٤١-١٧٣.تم الاسترداد من https://bjhs.journals.ekb.eg/article_٢٧٥٤٨١.html

٢٣. مريم قيس عليوي. (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي تطوره تطبيقه تحديثه. لباب للدراسات الاستراتيجية، عدد٢٠. https://lubab.aljazeera.net/wp-content/uplo-ads/٢٠٢٣/١١

المواقع الالكترونية

١. وزارة العدل - جمهورية العراق. (٢٠١٢). قانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية. تاريخ الاسترداد ٢٠ ٩، ٢٠٢٥، من وزارة العدل: https://moj.gov.iq/view.٢٠٥/.

٢. وزارة العدل الامارات العربية المتحدة . (بلا تاريخ). وزارة عدل الامارات العربية المتحدة. تاريخ الاسترداد ١٩ ٨، ٢٠٢٥، من https://www.moj.gov.ae/.

٣. وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٣). المملكة العربية السعودية وزارة العدل. تاريخ الاسترداد ١٩ ٨، ٢٠٢٥، من وزارة العدل السعودية: https://www.moj.gov.sa:٤٤٣/ar/pages/default.aspx.

٤. بلندا احمد رسول اغا. (١٦ ١، ٢٠٢٣). الشروط العامة لقبول الدعوى الإدارية. تاريخ الاسترداد ١٨ ٩، ٢٠٢٥، من المرجع الالكتروني للمعلوماتية: http://almerja.com/more.php?idm=١٩٣٠٠٣.

٥. عبد العلي اشرنان. (٢٠٢٣). استخدام الذكاء الاصطناعي في كتابة الضبط في المحاكم. تاريخ الاسترداد ٢١ ٩، ٢٠٢٥، من مركز حمورابي للبحوث والدارسات الاستراتيجية: https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/٢٠٢٣/١١/.

٦. مجلس القضاء الاعلى العراقي، "بوابة القضاء العراقي الالكترونية"، تاريخ الوصول ٢٨ سبتمبر، ٢٠٢٥. https://e-court.sjc.iq/.

القوانين

١- قانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية.

٢- قانون المرافعات المدني العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل".

دليل القوانين العراقية.

٣- تعليمات المنصة الإلكترونية للخدمات العدلية رقم ١ لسنة ٢٠٢٣. ٢٠٢٣.

٤- المراجع

1- Abbara, S., Hafez, M., Alhothali, A., & Alsolami, A. (2023, 9 1). *ALJP: An Arabic Legal Judgment Prediction in Personal Status Cases Using Machine Learning Models.* Retrieved 9 20, 2025, from arXiv: http://arxiv.org/abs/2309.00238

https://arxiv.org/abs/2309.00238

2- Ammar, A., koubaa, A., Benjdira, B., Najar, O., & Sibaee, S. (2023, 10 16). *Prediction of Arabic Legal Rulings using Large Language Models.* Retrieved 9 20, 2025, from arXiv: http://arxiv.org/abs/2310.10260

https://arxiv.org/abs/2310.10260

3- Awaisheh, S., Alkhamaiseh, M., AL-Maagbeh, M., Khalaileh, L., Khreisat, M., & AlAtiyat, M. (2024, 7 2). Artificial Intelligence and Its Impact on Administrative Decision-Making. *Journal of Human Security, 20*, pp. 99-103. Retrieved from https://jhumansecurity.com/menuscript/index.php/jhe/article/view/205

References

BOOK

1- Al-Dulaimi, A. T. (2006). Impediments to civil lawsuits: A comparative study (2nd ed.). Mosul, Iraq: Al-Jeel Al-Arabi Library.

2- Ibrahim, K. (2008). Electronic litigation: Electronic lawsuits and their procedures before courts. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Ijtima'i.

3-Ahmed, K. H. (2021). Artificial intelligence and its protection from the civil and criminal perspectives. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jame'i.

Khashaba, M. A. M. (2021). Legal standing in litigation. Alexandria: New University House.4

5-Awad, A. F. A. (2024) Predictive justice and the future of judiciary in the age of artificial intelligence. The Arab Democratic Center for Strategic, Economic and Political Studies.

Theses and Dissertations

1-Mohammed, Z. M. (2024). The change of procedural status in civil lawsuits (Master's thesis). Al-Mustansiriyah University, Iraq.

Research Papers

1-Ali, N. K., & Akram, A. T. (2025). Artificial intelligence and its applications in the field of judiciary: A comparative study University of Sharjah Journal of Legal Sciences, 22(2), 270–306. https://spu.sharjah.ac.ae/index.php/JLS/article/view/6769

2-El-Sayed, A. L. (2022). Reflections of artificial intelligence technologies on the theory of criminal liability. Journal of Legal and Economic Research (Mansoura), 12(80), 229–385.

3-Mahmoud, A. (2020). Electronic courts in light of contemporary procedural reality. Journal of Sharia and Law, 3.(٣٥)

4-Abdul-Nasrawi, R. R. (2025). Legal controls of administrative decisions issued by artificial intelligence: An analytical study under Iraqi legislation.k Ashur Journal of Legal and Political Sciences, 2(3), 436–469.

5-Ma'ruf, R. A. (2024). Remote litigation and guarantees of fair trial. The Legal Journal, 19(3), 1427–1466.

6-Al-Faliti, S. B. S. B. H. (2024). The impact of using artificial intelligence on the litigation system in the courts of Oman and Egypt: Reality and prospects. Journal of Legal and Economic Research (Mansoura), 14(10), 55–102. https://mjle.journals.ekb.eg/article_386545.html

7-Abdul-Hamzah, S. M. (2022). Iraqi legislative policies for protecting national cybersecurity: A study in light of international law. Lark Journal, University of Wasit, 46(3). https://doi.org/10.31185/

8-Al-Naqeeb, S. A. A. S. (2023). Evaluation of approaches to using machine learning techniques in external auditing to predict misstatements in financial statements: An empirical study on companies listed in the Egyptian Stock Exchange.Arab Universities Journal of Accounting and Auditing, 12(1), 122–181.

9-Aghanem, S. (2019). Judicial administration and the challenges of digital transformation. Journal of Law and Business, (4), 159–174.

10-Al-Obaidan, S., & Al-Ani, Q. B. S. B. A. (2025). Codifying the rules of judiciary through artificial intelligence technology and its impact on developing the judicial system. Journal of Jurisprudential and Legal Research, (48), 2021–2080.

11- Mahmoud, S. A., & Anani, M. E. M. (2024). Artificial intelligence and judicial work: An analytical comparative study. Journal of Legal and Economic Sciences, 66(3), 919–947.

12-Mazandarani, S., & Al-Shihaili, M. F. H. (2024). Determining liability for damages caused by programmed robots based on artificial intelligence: A comparative study between Iraqi, Iranian, and Emirati laws. Journal of the College of Law and Political Science) ،25.(

13-Al-Harithi, A. A., & Al-Droubi, A. M. (2025). Litigation procedures using artificial intelligence: A jurisprudential and legal approach. Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies, 14(1), 395–419.

15-Al-Sawy, A. A., & Abdel-Nabi, M. I. (2023). Technological development of judicial and arbitration procedures through artificial intelligence systems. Spirit of Laws Journal, 35(102), 627–684.

16- Hamdan, A. M. (2024). Legal challenges of public administration in light of technological developments. College of Law Journal for Legal and Political Sciences, 13(51), 446–486.

17-BAl-Najjar, A. M. (2024). Mechanisms of introducing digital transformation in the judicial system. Journal of Law for Legal and Economic Research, 1)3.(

18- Al-Zhouri, F. S., & Al-Najifi, M. S. (2024). Administrative liability for the use of artificial intelligence based on fault. University of Sharjah Journal of Legal Sciences, 21.(١)

19- Houchat, F. (2024). Artificial intelligence: What impact on administrative justice? Al-Mi'yar Journal, 29(1), 833–844.

20- Salem, K. A. (2022). Legal aspects of artificial intelligence. Jeel Journal for Advanced Legal Research ،)54.(

21- Al-Shibani, M. S. M. (2025). Automated administrative decision in light of artificial intelligence: An analytical study in legality, challenges, and appealability. Academy Journal for Human and Social Sciences, 16(28), 67–87.

22- Ibrahim, M. F., & Al-Baghdadi, A. M. (2022). Digital judiciary and virtual courts. Benha Journal of Humanities, 2(1), 141–173.

23- Aliwi, M. Q. (2023). Artificial intelligence: Its development, application, and modernization. Lubab Journal for Strategic Studies) ،20.(

Websites

1-- Ministry of Justice – Republic of Iraq. (2012). Law No. 78 of 2012: Electronic Signature and Electronic Transactions Law. Retrieved September 20, 2025, from https://moj.gov.iq/view.205/

2- Ministry of Justice – United Arab Emirates. (n.d.). Official website of the UAE Ministry of Justice. Retrieved August 19, 2025, from https://www.moj.gov.ae/

3-Ministry of Justice – Kingdom of Saudi Arabia. (2023). Official website of the Saudi Ministry of Justice. Retrieved August 19, 2025, from https://www.moj.gov.sa/ar/pages/default.aspx

4- Agha, B. A. R. (2023, January 16). General conditions for accepting administrative lawsuits. Retrieved September 18, 2025, from Al-Marja Electronic Information Center: http://almerja.com/more.php?idm=193003

5-Asharnan, A. (2023). The use of artificial intelligence in court record writing. Retrieved September 21, 2025, from Hammurabi Center for Strategic Studies: https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2023/11/

6-Supreme Judicial Council of Iraq. (2025, September 28). Iraqi Electronic Judiciary Portal. Retrieved from https://e-court.sjc.iq/

LAWS

Law No. 78 of 2012: Electronic Signature and Electronic Transactions Law (Iraq).1-

2-Iraqi Civil Procedure Law No. 83 of 1969 (as amended). (1969). Comprehensive Guide to Iraqi Laws. https://www.iraqilaws.com/2023/10/83-1969.html

Instructions for the Electronic Platform for Judicial Services No. 1 of 2023..3-